مجلس الأمناء
20 و 21 حزيران/ يونيو

البند **2.21** من جدول الأعمال: تحديث بشأن التغيير في مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

الملخص:

تم تأسيس الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة باعتباره "جمعية دولية بلا حدود "، وهي جمعية دولية غير ربحية، في بلجيكا. على هذا النحو، لديها نظامها الأساسي القانوني الخاص بها، في شكل نظامها الأساسي (AoA) ويجب أن تمتثل للمتطلبات الإلزامية البلجيكية ذات الصلة لمثل هذه الجمعيات. لطالما ربطت هذه المواد بشكل وثيق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بما في ذلك النص على أنه لا يمكن إجراء أي تغييرات عليها دون موافقة الهيئة الإدارية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

لضمان ارتباط حوكمة الاعضاء ارتباطًا مباشرًا بمجلس أمناء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وليس بمجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، لا يجوز لمجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن يضم أي شخص منتسب إلى موظف أو متطوع في دولة عضو (المادة 23.1 من النظام الأساسي للاتحاد الأوروبي لتنظيم الأسرة). سيكون للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مجلس إدارة صغير – ثلاثة أعضاء كحد أدنى وخمسة أعضاء كحد أقصى - من أشخاص خارج عضويته. تزود هذه الورقة مجلس الإدارة بتحديث من حيث التغييرات داخل مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

الإجراء المطلوب:

يجب على مجلس الأمناء ملاحظة هذا التحديث.

المعلومات الأساسية

مسؤوليات مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

يجتمع مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مرتين على الأقل وثلاث مرات كحد أقصى في السنة. وهم مكلفون بالإحاطة علما بالتقرير السنوي والحسابات والميزانية، فضلا عن نقل جمعية عامة افتراضية، من أجل الامتثال للقانون البلجيكي. تنعقد الجمعية العامة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة عادة في يونيو للسماح بمعالجة الحسابات المدققة للسنة السابقة وتدوين ميزانية السنة الحالية. وبالتالي، كانت الموافقة القانونية دائمًا بعد اتباع جميع إجراءات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. يجب تقديم الميزانية السنوية، التي يفرضها القانون البلجيكي، إلى الجمعية العامة من قبل مجلس الإدارة (المادة 41 من النظام الأساسي للاتحاد الأوروبي)، وهي في الواقع جزء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من ميزانية الأمانة الموحدة، والتي سيكون قد تمت الموافقة عليها بالفعل من قبل مجلس أمناء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة قبل سبعة أشهر.

تجديد أعضاء مجلس الإدارة

شهد عام 2024 نهاية ولاية أعضاء مجلس الإدارة لينا نيب (الرئيسة)، وسام جوينز (نائب الرئيسة)، وديرك بيك، وفيليبي روخاس لوبيز، وناتالي بولين. لم يرغب أعضاء مجلس الإدارة في الترشح لإعادة الانتخاب واستقالوا جميعًا في الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت عبر الإنترنت في 5 مارس 2024.
تم عقد لجنة ترشيح في عام 2023 بهدف أساسي هو تحديد وتوظيف أعضاء جدد في مجلس الإدارة. تألفت اللجنة من دانيال جينبرج وإستر ألباران وأندريه روبنز. وفي وقت لاحق، تم تقديم المرشحين الثلاثة المختارين إلى الجمعية العامة غير العادية للانتخاب.
انتخبت الجمعية العامة الاستثنائية إيما أشيلي (رئيسة) وكلاوديا زيموس (نائبة الرئيسة) وديكشيثا غانيسان كأعضاء في مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.
سيعقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة المنتخب حديثًا في 10 يونيو 2024، قبل الجمعية العمومية الأوروبية التي ستعقد عبر الإنترنت في 24 يونيو.

السير الذاتية القصيرة لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الواردة أدناه للرجوع إليها.

إيما أشيلي
لديها 15 عامًا من الخبرة في مجال حقوق الإنسان والسياسة الخارجية والعمل التنموي داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على آليات دعم المجتمع المدني. وقد منحتها هذه فهمًا قويًا لآليات السياسة والتمويل، وبرمجة البرامج والمشاريع ؛ والمساءلة أمام البرلمان والمجتمع المدني من بين أمور أخرى. سبع سنوات من عمل المنظمات غير الحكومية، وخمس سنوات من إدارة مكتب بروكسل لمنظمة دولية غير ربحية تخدم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، ودفاع الاتحاد الأوروبي عن السياسة والتمويل والتعبئة في الدعم العاجل للمدافعين عن حقوق الإنسان. كما شاركت في عدد من محادثات الحماية المتعلقة بكل من الموظفين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومعرفة جيدة بقوانين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في بلجيكا.

كلاوديا زيموس
وهي طبيبة من بولندا، تسعى للحصول على درجة الدراسات العليا في علم الجنس. منذ عام 2015، عملت باهتمام خاص بالمساواة بين الجنسين والتنوع الجنساني والجنسي والصحة الجنسية، وتنفيذ مناهج متعددة الجوانب مثل آثار تغير المناخ على الصحة الجنسية والإنجابية، والحصول على الخدمات من قبل

السكان الضعفاء أو محو الأمية الصحية. كما علمتها برامج التبادل المتعددة والعمل في بيئات دولية على مدى السنوات الأربع الماضية أهمية الخبرات ووجهات النظر المتنوعة لخلق مناقشات هادفة حول الصحة الجنسية والإنجابية وتصميم حلول للعديد من المشاكل.

ديكشيثا غانيسان

وهي محامية في مجال حقوق الإنسان من الهند وتعمل حاليًا مسؤولة عن السياسات في Transgender Europe (TGEU). لديها خبرة في العمل على قضايا النوع الاجتماعي والجنس، وحقوق المتحولين جنسياً، والعدالة متعددة الجوانب في الهند وأوروبا، وقضايا الرقمنة السريعة للرعاية الصحية وكيف تؤثر على إعمال الحق في الصحة. في TGEU، تركز على قضيتين رئيسيتين – الوصول إلى الرعاية الصحية والحركة المستمرة المناهضة للحقوق التي تستهدف على قدم المساواة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية.